كلمة ونص

نفي النفي في الأدوية!!

محمد أحمد خبازي

نفى وزير الصحة منذ أيام ليست طويلة، رفع أسعار جميع أنواع الأدوية نفياً قاطعاً، ونفى العديد من الصيادلة نفي وزير الصحة وراحوا يبيعون الأدوية بأسعار جديدة لا قدرة للمواطن المريض عليها، بل إنها تزيد مرضه وترفع ضغطه!!

وبين النفيين، ضاع المرضى وحاروا في أمرهم، هل يصدقون الوزير وهو مصدر ثقة لديهم، أم الصيدلاني الذي يبيعهم الدواء بالسعر العالي!!

وباعتقادنا هذه المسألة بحاجة إلى حسم شديد وفعَّال، واليوم قبل الغد، فالتواني فيها يُبقيها مطَّاطة ، ورخوة كالرمال المتحركة، ويسمح لبعض الصيادلة الاستمرار في نهب المواطنين المرضى، الذين يضطرون لشراء أدوية شهرياً، وخصوصاً الموظفين غير المشمولين صحياً، والمتقاعدين الذين أفنوا عمرهم في العمل الوظيفي وتقاعدوا وهو مصابون بأمراض القلب والضغط والعمود الفقري وغيرها، ولم يعد راتبهم التقاعدي يكفيهم لتأمين أدويتهم المقيتة.

ولعله من المفيد أن تؤدي الجهات الرقابية دورها في هذا المجال، إن لم تكن تعاميم وزارة الصحة بنفي رفع سعر الأدوية قد وصلت إلى الصيادلة، في ظل تطور شبكات التواصل الإلكتروني وسرعتها!!

فنُصرة المريض في هذه الأيام العصيبة واجب أخلاقي قبل أي اعتبارٍ أو معيار آخر، فيكفيه ما يعانيه من أمراضه المزمنة والمعنِّدة، وهو بالأساس غير قادر على استقطاب أي معاناة أخرى والتكيُّف معها، لقد فقد قدرته على المقاومة والصبر والصمود بفعل المرض الذي أنهكه، فهل تزيدها عليه وزارة الصحة؟

باختصار شديد، قيل: الدواء خطٌّ أحمر، فلا تجعلوه أخضرَ كغاباتنا التي تطاول عليها كل من هبَّ ودب !!.

لا نريد سماع كلمة تقنين مائي... يكفينا التقنين الكهربائي

اللاذقية - نهى شيخ سليمان

في جلسته الثانية للدورة العادية السادسة ناقش مجلس محافظة اللاذقية واقع المياه والصرف الصحي والتربية والسياحة في اللاذقية، وبدأ رئيس مجلس المحافظة د. أوس عثمان الجلسة بطرح كتاب على أعضاء مجلس المحافظة للتصويت عليه بالموافقة أو الرفض، بعد أن تم تحويله من قائد الشرطة ومحافظ اللاذقية حول تسليم صهاريج القطاع الخاص مادة المازوت المنزلي لإيصالها لمنازل المواطنين بسعر ١٨٠ ليرة سورية، يضاف إليها زيادة مبلغ خمس ليرات لكل لتر، فأجمع أعضاء المجلس بالتصويت على الرفض وتأجيل طرح هذا الأمر إلى ما بعد دورتي مجلس محافظة، لقناعة الأعضاء أن هذا الأمر غير مناسب للمواطن، خاصة بوجود تلاعب بالعدادات، وقال أحد الأعضاء: الأهم هو ضبط العدادات.

وتابع أعضاء المجلس جلستهم بطروحات متعددة تخللها الاستفسار عن واقع التخزين الحالي لمياه الشرب إثر الانحباس المطري، حيث لم تهطل حتى الآن أي هطلات مطرية تذكر سوى كميات يسيرة لا تذكر، وعن نقص مياه الشرب في ريف المحافظة بمناطقها الأربع، مع وجود شوائب في مياه الشرب في بعض الأماكن، والإجراءات المتخذة لمعالجة نقص المياه، مطالبين بضرورة استثمار المياه التي تهدر في البحر وخاصة أن المواطن في أمس الحاجة إليها، كما تم الاستفسار عن الآبار التي حفرت في الحفة متى ستوضع في الخدمة، وطالب أحد الأعضاء بضرورة البحث عن مصادر جديدة للمياه وقال: لا نريد سماع كلمة تقنين مائي... يكفينا التقنين الكهربائي.

عن مجمل الطروحات أجاب مدير مؤسسة مياه اللاذقية م. منذر دويبة قائلاً: حالياً هناك قلة في المياه نتيجة للانحباس المطري، فعلى مدى تسعة أشهر لم تهطل سوى هطلات خفيفة متفرقة لا تقدم فائدة سوى ري المزروعات، وباعتبار أن المصدر الرئيسي لمياه اللاذقية هو نبع السن فقد تأثرت اللاذقية قليلاً بانخفاض منسوبه ٣٥ سم، ما أدى إلى تراجع حصة اللاذقية من وارد نبع السن نحو ٦٠ ألف متر مكعب يومياً، يضاف إليها خروج بعض الآبار من الخدمة نتيجة جفافها، وانخفاض الوارد المائي في آبار أخرى بنسبة تزيد على ٥٠٪، والمؤسسة بالنسبة للريف تعمل على توزيع المياه وفق حاجة المواطنين وليس وفق مزاجية المدير، وأحد الإجراءات المتخذة لتوفير المياه هو مراقبة الآبار الخاصة التي يمكن أن يكون لها غزارة جيدة لنسقي منها المواطنين، مع وجود متابعة حثيثة لتوفير المياه بشكل أكبر، وفي هذا المجال وافق الوزير على عقد لحفر آبار أينما دعت الضرورة، ولفت م. زويبة إلى أنه وأمام لانحباس المطري وخروج الآبار من الخدمة وانخفاض الوارد المائي من نبع السن، كان لا بد من حفر الآبار حيث تم حفر عديد كبير منها في المحافظة وعلى سبيل المثال في قرية العيدية تم حفر ٨ آبار، وفي الحويز ٦ آبار، ومستمرون في الحفر، فالمحافظة تحتاج إلى ٢٠٠ بئر بغزارات مختلفة، حيث يتم حفر الآبار بالتدريج وللمنطقة الأكثر احتياجاً بعد إجراء الدراسة الكاملة لموقع كل بئر ووفرة المياه به، وعن تساؤل عن موافقة الموارد المائية على حفر الآبار أكد زويبة أنه لا مشكلة بالأمر، فهناك تنسيق كامل بين مؤسسة المياه والموارد المائية لكون الآبار تقدم خدماتها للأهالي في المناطق ذات الحاجة.

بلدية طرطوس تسرق الكهرباء!!

طرطوس- الوطن

في ظل فترات التقنين المتزايدة هذه الأيام يصبح الحديث عن السرقات الكهربائية فائضاً عن الحاجة لكن أن تقوم بلدية طرطوس بذلك يعتبر حدثاً بحد ذاته ولا يمكن إغفاله!!

وفي التفاصيل حسب ما أكده لنا المهندس حسين سليمان مدير مراقبة الشبكات في الشركة العامة لكهرباء طرطوس أنه تم تنظيم ثلاثة ضبوط إنارة شارعية بحق مجلس مدينة طرطوس لقيامها بوصل الإنارة الشارعية مباشرة بالشبكة من دون عدادات الأمر الذي نتج عنه الإنارة الدائمة في تلك المناطق.

وأشار المهندس حسين إلى أن المديرية قامت بتنظيم عدد من الضبوط (الاستجرار بطريقة غير مشروعة) وصل عددها إلى ٧٩ ضبطاً منها ٦٢ ضبطاً منزلياً بكمية وصلت إلى ١٣٦٥٩٥ ك. واط ساعي.

وكذلك ١٤ ضبطاً تجارياً وصلت كميتها إلى ٢٨٣٨٠ ك. واط ساعي وأيضاً ٣ ضبوط صناعية وصلت كميتها إلى ٢٢٤٦٥ ك. واط ساعي كان أغربها قيام أحد المعامل باستخدام جهاز تحكم (ريموت كونترول) بوصل وفصل التغذية عند وصول المراقبين للكشف والمعاينة.

مشيراً إلى أن المديرية تقوم بمتابعة المنطقة الصناعية بعد تركيب عدد من القواطع المعيارية ومخالفة العدادات التي لا تلتزم بها.

هيبة المنصب لم تعد تعنيهم

مديرون في درعا سائقو تكسي

درعا- الوطن

لم تعد هيبة المنصب تعني الكثيرين من المديرين بعد أن قزمت الأحداث الجارية بعضهم ونالت من حضورهم الاجتماعي بفعل المجموعات المسلحة وبعد أن أعجزهم غلاء المعيشة لتراجع ميزاتهم ومداخيلهم التي لم تكن تبدأ عند الحوافز وتمر بالإضافي وتنتهي بأذونات السفر بل تتعداها إلى منافع أخرى محسوبة على باب الهدية، إذ إنها مع تقادم الأحداث تبددت جميعها وخاصة في الدوائر التي لم يعد لديها عمل واعتمادات لتنفيذ مشروعات لعدم حيويتها في الظرف الراهن مقارنة بالدوائر الخدمية الحيوية الأخرى المرتبطة بحياة ومعيشة الناس، وأمام هذا الواقع غدا عدد من مديري الدوائر يعملون سائقي تكسي من نمط جديد فرضته الظروف الحالية ويتمثل هذا النمط بأن المدير أثناء إيابه من ريف المحافظة إلى مدينة درعا حيث مكان العمل وكذلك حين المغادرة يقوم بتحميل ركاب بسيارته السياحية الخاصة وجلهم من الموظفين وفي الغالب من العاملين لديه مقابل أجرة يحددها بحيث يغطي نصفها تقريباً ثمن وقود السيارة. والنصف الثاني هي أتعاب وهي وفق الأجور الرائجة مجزية فمثلاً من مدينة درعا إلى بعض البلدات يتقاضى عن الراكب ٥٠٠ ليرة سورية ولقلة وسائط النقل حالياً يقبل الركاب أحياناً بالجلوس حشراً اثنين بجانب المدير وأربعة في الكرسي الخلفي والإجمالي يشكل غلة دسمة تجعل من المدير يضع كل اعتبارات هيبة المنصب جانباً فتجده يجول لجمع الركاب وحتى انتظارهم في الشارع حتى يصلوا، وفي أحد المرات عاتبنا أحد المديرين لشكايتنا للجهات المختصة تجاه الفحش والاستغلال الحاصل في أجور التكاسي السياحية الخاصة آخذين بالحسبان أنه غير مرخص لها بهذا العمل وهي تعمل على حساب السرافيس والتكاسي المرخصة أصولاً لنقل الركاب وتدفع رسوماً كبيرة لخزينة الدولة لقاء ذلك على حين إن السيارات السياحية الخاصة لا تدفع سوى قيمة التأمين الإلزامي البالغ ٤ آلاف ليرة سورية فقط، وعتب المدير مرده أنه ينقل الركاب لتغطية نفقات الانتقال للعمل في المدينة بسيارته الخاصة من الريف الساخن الذي لا يمكن الدخول إليه بسيارة الدولة وأن دوريات المرور بدأت تدقق في الحالة للانتفاع من ورائها، وبالتأكيد نحن لسنا ضد حالة نقل للمديرين للركاب لكننا مع أجور معقولة فيها رحمة للركاب وخاصة من الموظفين الذين يداومون بشكل يومي وقد أنهكتهم تلك الأجور بشكل لم يعد محتملاً، وما يسوغ ضرورة التخفيض أن السيارات الخاصة لا تدفع رسوماً لقاء هذا العمل مثل سيارات العمومي كما أن المديرين لهم مخصصات من مادة البنزين يستثمرونها في سياراتهم الخاصة لكونهم لا يستطيعون الذهاب بالسيارات الحكومية إلى قراهم الساخنة، كما أننا مع متابعة شرطة المرور للحالة لكن للحد من استغلال الركاب وليس من أجل شيء آخر.

لاجئون عراقيون... في الحسكة

الحسكة- دحام السلطان

تناول محافظ الحسكة جايز الحمود الموسى خلال لقائه بروبن الكسندريان مدير مكتب مفوضية شؤون اللاجئين في مدينة القامشلي، أهم القضايا التي من شأنها العمل على سبل تعزيز التعاون المشترك والرؤى والطروحات والأهداف، التي تساهم في تخفيف حجم المعاناة عن الأسر الوافدة والمهجّرة قسرياً إلى محافظة الحسكة من المحافظات الأخرى بفعل الأعمال الإرهابية.

وأشار المحافظ إلى أن المحافظة تستضيف الآن الآلاف من الأسر الوافدة من محافظتي الرقة ودير الزور ومناطق ونواحي ريف حلب، مؤكداً الدور الذي أخذته الدولة على عاتقها في تقديم المساعدات الغذائية والحاجيات الأسرية والشخصية الأخرى، مبيناً أن المحافظة لا تزال تتوافد إليها الأسر باستمرار، وهي تحتاج إلى الدعم الإغاثي، الغذائي وغير الغذائي، والدعم الصحي، وتسعى المحافظة دائماً إلى تأمينها بالسرعة الكلية بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الطابع الإنساني العاملة في محافظة الحسكة.

وبيّن المحافظ أهمية التعاون مع مكتب المفوضية الدولية لإقامة مشاريع صغيرة، لدعم المجتمع المحلي والوافدين إلى المحافظة وتأمين مصادر رزق ثابتة لهم، لكي تساعدهم في مواجهة الظروف التي يعيشونها وتعزيز حالة الصمود لديهم، بغية الإسهام في عملية التنمية للتجمعات البشرية المنتشرة في ريف المحافظة، ولاسيما في الجانبين الزراعي وتربية وتدجين الثروة الحيوانية، لكون العوائل التي تستفيد من هذه المشاريع لديها خبرة في هذا المجال.

وأكد المحافظ: أن الدولة اعتمدت آلية جديدة في توزيع المساعدات المختلفة على الأسر المستحقة بهدف إيصالها إلى مواقع سكن المواطن، وسيبدأ تطبيق هذه الآلية في منطقة الشدادي وريفها وفي ريف المحافظة الجنوبي خلال الفترة القريبة القادمة، من خلال توزيع ٥ آلاف سلة غذائية على الأسر المحتاجة ومن لديها أيتام أو معاقون.

وبيّن مدير مكتب المفوضية أن المفوضية تسعى بالتعاون مع الجهات المحلية الحكومية بالمحافظة لدعم الوافدين والمجتمع المضيف لهم، وأنه سيتم خلال اليومين القادمين توزيع ألف سلة غير غذائية بالتعاون مع لجنة الإغاثة الفرعية في المحافظة مع التركيز على الوصول إلى رؤى مشتركة لإقامة المشاريع الصغيرة التي ستدر الدخل والتي سترفع كتفاً عن المحتاجين والمعوزين، والعمل على مساعدة الأسر الوافدة وأهالي المحافظة على حد سواء.

وأشار مدير مخيم الهول بريف الحسكة الشرقي (٣٠ كم) عن المدينة، ألفونس مورينزو: إلى أنه تم خلال الفترة الماضية تأمين ١٧٩٠ لاجئاً عراقياً و١٦٦ وافداً من محافظة دير الزور وتم إيواؤهم في مخيم الهول، والعمل على تقديم المساعدات المختلفة لهم، مؤكداً المساعي في نقل الأسر الجديدة الوافدة إلى قرية رجم الصليبي في بادية الحسكة الشرقية المحاذية للحدود العراقية، نحو (١٠٠) كم شرقي مدينة الحسكة إلى المخيم تباعاً وتقديم المساعدات لهم، لأنهم يعيشون ظروفاً إنسانية صعبة في العراء.

محافظ السويداء: إلغاء تفريغ ٣٤ نائب رئيس بلدية في إطار خفض النفقات

السويداء –عبير صيموعة

أشار محافظ السويداء عامر إبراهيم العشي خلال افتتاح مجلس المحافظة لدورته العادية الأخيرة للعام الحالي إلى أهمية العمل على تعميق دور الإدارة المحلية والتوسع الأفقي بالخدمات المقدمة للمواطنين والتواصل الدائم معهم وجعل المواطن شريكاً في القرار والمتابعة والإشراف على المفاصل كافة التي تتعلق بحياته اليومية وواقعه الخدمي، لافتاً إلى ضرورة تحسين الأداء في عدد من الجهات العامة والحفاظ على المال العام وترسيخ ثقافة مكافحة الهدر والفساد وضبط النفقات والاهتمام بالمشروعات الصغيرة المولدة للدخل وتأمين متطلبات ذوي الشهداء وتقديم كل وسائل الدعم اللازم لهم، لافتاً إلى إعادة توزيع المهام بين أعضاء المكتب التنفيذي لمجلس المحافظة في إطار تعميق دور الإدارة المحلية وتطوير العمل وتفعيل المبادرات، إضافة إلى إلغاء تفريغ ٣٤ نائب رئيس بلدية على ساحة المحافظة في إطار خفض النفقات نتيجة لقلة الاعتمادات وأشار العشي إلى أنه سيتم افتتاح ثلاثة مراكز لخدمة المواطن في شهبا وصلخد والقريا.

وتركزت مداخلات أعضاء مجلس المحافظة على ضرورة تحسين وضع التغذية الكهربائية في مدن وقرى المحافظة وإيجاد الحلول الناجعة للانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي خارج أوقات التقنين وتحقيق العدالة في برامج التقنين الكهربائي بين المدينة والريف وتخفيض ساعات التقنين.

ودعا أعضاء المجلس إلى تفعيل الرقابة التموينية على الأسواق ووسائط النقل والحد من ارتفاع الأسعار وضبطها وإلغاء رسوم الترفيق على السيارات الناقلة للبضائع والمواد الغذائية والذي يفرض اعباء جديدة على جيب المواطن، إضافة إلى المطالبة بتحسين المستوى المعيشي للمواطنين من ذوي الدخل المحدود والتوسع في إحداث مراكز خدمة المواطن.

وطالب أعضاء المجلس بتحسين واقع مياه الشرب والإسراع في إصلاح الآبار المعطلة وتأمين المضخات الغاطسة لها وحفر المزيد من الآبار لتأمين مياه الشرب لعدد من التجمعات السكانية والإسراع في إنجاز محطات معالجة الصرف الصحي والإسراع بتوزيع مادة مازوت التدفئة على المواطنين وتكثيف دوريات حماية المستهلك على محطات الوقود ومنافذ بيع مادة الغاز المنزلي ومحاربة الهدر ومكافحة الفساد ووضع حد لكل الظواهر السلبية الناجمة عن الظروف الراهنة كظواهر الخطف والتهريب وانتشار المخدرات والعمل على تطبيق الأنظمة والقوانين.

ولفت رئيس مجلس المحافظة عصام الحسين إلى أهمية انعقاد دورة مجلس المحافظة لتقييم الأداء خلال العام الجاري والاستمرار في العمل لتحقيق كل ما من شأنه الارتقاء بالواقع الخدمي والمعيشي للمواطنين.

تشميل مشروع لرب البندورة بكلفة ١٠٠ مليون ليرة بريف حماة

حماة- محمد أحمد خبازي

أكد عامر الفنار مدير فرع الهيئة السورية للاستثمار بحماة، أن الفرع وافق على تشميل مشروع جديد لإنتاج الكونسرة بكل أنواعها ورب البندورة في بلدة أرزة بريف حماة بكلفة ١٠٠ مليون ليرة. وقال الفنار لـ«الوطن»: إن المشروع سيوفر فرص عمل لـ٧٥ عاملاً وعاملة ومدة تنفيذه /٣٦/ شهراً.

وإن فرع الهيئة يعمل على تبسيط الإجراءات وتسهيلها أمام المستثمرين من خلال خدمات النافذة الواحدة وإعداد الخارطة الاستثمارية بما يسهم في خلق الفرص الاستثمارية الحقيقية بالتعاون مع الجهات المعنية، إضافة إلى تقديم المشورة وتوفير المعلومات والبيانات اللازمة للمستثمرين والقيام بتتبع تنفيذ المشاريع الاستثمارية بهدف إيجاد حل للعقبات التي تعترضها.

وأشار الفنار إلى أن الفرع منح منذ بداية العام الجاري ولتاريخه /١٥٦/ إجازة استيراد شملت استيراد زيوت خام ومواد مساعدة لفلترة الزيوت النباتية وصفائح لصناعة العبوات لتعبئة الزيوت والسمون ومستحضرات غذائية إضافة إلى مواد أولية لصناعة الأدوية البشرية وحبيبات بلاستيكية وآلات لزوم عمل المنشآت الصناعية.

وكان فرع هيئة الاستثمار السورية في حماة وافق خلال تشرين الأول الماضي على تشميل مشروعين جديدين الأول لإنتاج الزيوت النباتية زيت عباد الشمس والذرة والصويا وتصنيع السمون النباتية بكلفة ٢٥٠ مليون ليرة والثاني لإنتاج دقيق القمح وغربلة وجرش الحبوب وتعبئتها بكلفة ٧٥ مليون ليرة.